جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

واقع القطاع السياحي والاستثماري في الأردن

" التحديات والاضطرابات الجيوسياسية"

تقرير اقتصادي دوري

تصدره

جمعية رجال الأعمال الأردنيين

عمان، الأردن

تموز 2024

المقدمة 1
واقع الاقتصاد الوطني في نهاية عام 2023 حتى الربع الأول من العام الحالي 2
واقع قطاع السياحة منذ نهاية عام 2023 حتى النصف الأول من العام الحالي 6
قطاع السياحة في الأردن وبعض الدول العربية 9
مؤشر تنافسية قطاع السياحة والسفر "TTDI" 11
واقع الاستثمار في الأردن 13
واقع الاستثمار في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة 14
التحديات التي تواجه رؤية التحديث الاقتصادي 15
توصيات رجال الأعمال الأردنيين 18
المراجع 19

- **المقدمة:**

يواجه الاقتصاد الأردني منذ العقود الماضية تحديات وصعوبات تؤثر عليه بشكل مباشر نتيجة موقعه الجغرافي المحيط بالصراعات والأزمات والحروب، إلا أنه يظهر مرونته في مواجهة العديد من الصدمات الخارجية نتيجة السياسات الفعالة في التصدي للتحديات والصعوبات، وعلى الرغم من سرعة التعافي بعد أزمة جائحة كورونا ظلت البلاد تحقق معدلات منخفضة للنمو على مدى العقد الماضي، تدور في المتوسط حول 2.2% في الفترة من 2012 إلى 2022، ثم تسارع إلى 2.7% في النصف الأول من العام 2023، متجاوزاً متوسطه قبل كورونا 2.4% في الفترة من 2019 إلى 2012.

وانخفض معدل البطالة في عام 2023 حيث بلغ في الربع الرابع في هذا العام 21.4% بانخفاض مقداره 1.5 نقطة مئوية عن الربع الرابع في عام 2022 والذي بلغ 22.9%، وبانخفاض مقداره 0.9 نقطة مئوية مقارنة مع الربع الثالث في عام 2022 والذي بلغ 22.3%، بينما ارتفع معدل التضخم " الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك" في عام 2023 بنسبة 2.08% مقارنة مع عام 2022، حيث شهد شهر كانون الأول من عام 2023 ارتفاعاً بنسبة 1.64% مع الشهر المقابل من هذا الشهر في عام 2022، وارتفاعاً طفيفاً مع شهر تشرين الثاني 2023 نسبته 0.23%.

لكن مع بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في 7 تشرين الثاني 2023 تأثر الاقتصاد الوطني بشكل كبير، وتأثرت العديد من القطاعات الاقتصادية في المملكة، حيث شهدت بعض القطاعات انخفاض حاد في مؤشراتها ومن أبرزها قطاع السياحة والذي حقق أرقاماً قياسية في عام 2023 إلا أنه يشهد في الوقت الحالي ركوداً حاداً منذ بدء العدوان، يليها قطاع الإنشاءات وقطاع النقل وخاصة النقل البحري والذي يشهد ارتفاعاً قياسياً بنسبة 200% من أجور الشحن والذي أدى إلى ارتفاع في معدل التضخم، حيث ارتفع الرقم القياسي للأشهر الستة الأولى من هذا العام 2024 بنسبة 1.67% مقارنة بنفس الفترة من عام 2023 وذلك نتيجة الاضطرابات الجيوسياسية في البحرالأحمر، كما بلغ معدل البطالة في الربع الأول من هذا العام بثباته مع الربع الرابع من العام الماضي على نسبة 21.4%، ما يدل على عدم وجود فرص عمل إضافية نتيجة تباطؤ الأداء الاقتصادي.

وتواجه رؤية التحديث الاقتصادي جملة من التحديات في تنفيذ الأولويات المدرجة ضمن خطتها 2024/2023 والمستندة على أداء القطاعات المشمولة في الرؤية، والتي وصلت نسبة الإنجاز في رؤية التحديث الاقتصادي العام الماضي 82% من خلال إنجاز 78 أولوية من أصل 97 أولوية مخطط إنجازها، بحيث بلغ عدد الأولويات المتأخرة في عام 2023 قرابة 19 أولوية على أن يتم إنجازها في الربع الأول من العام الحالي، وهذا ما يتطلب إعداد خطط طارئة لرفد الاقتصاد الوطني في ظل هذه الأزمة وتفادي الخسائر الباهظة للاقتصاد الوطني والتي أحدثها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

- **واقع الاقتصاد الوطني في نهاية عام 2023 حتى الربع الأول من العام الحالي:**

حقق الاقتصاد الأردني منذ بداية عام 2023 حتى الربع الثالث منه أرقاماً قياسية في العديد من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية وشهد تقدماً ملحوظاً يساهم في إنجاز رؤية التحديث الاقتصادي، فحقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 2.6% بالأسعار الثابتة في عام 2023 مقارنة مع نمو نسبته 2.2% في عام 2022، إلا أن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة أثر على الاقتصاد الوطني بشكل كبير حيث انخفضت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع من عام 2023 إلى 2.3%، بينما في الربع الثالث من عام 2023 بلغت نسبة النمو مايقارب 2.8%، وواصل الانخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حتى الربع الأول من هذا العام ليصل إلى نمو بنسبة 2%.

الشكل (1): تسلسل نمو الناتج المحلي الإجمالي الربعي 2024/2022

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

وتوقعت الموازنة العامة في عام 2023 أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي نموا أعلى ليصل إلى 2.7% في عام 2023 و3% العام 2024 و3.3% للعام 2025، لكن سرعان ما تغيرت التوقعات نتيجة تأثر الاقتصاد الوطني في العدوان الإسرائيلي على غزة حيث توقع صندوق النقد الدولي أن يستقر نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024 إلى مايقارب 2.6 -2.5% و3% لعام 2025.

الشكل (2): توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)

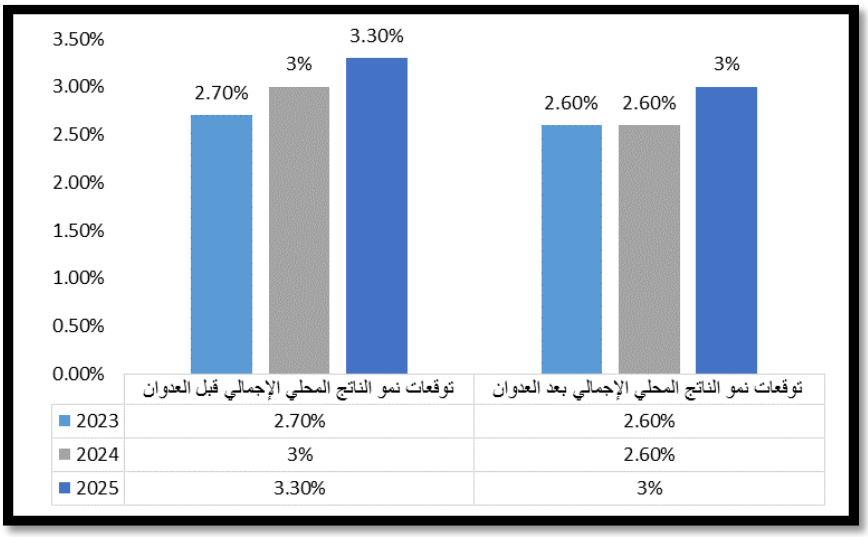

المصدر: صندوق النقد الدولي، 2024.

وأظهرت الإحصاءات العامة أن غالبية القطاعات الاقتصادية الرئيسية حققت نمواً خلال الربع الأول من هذا العام مقارنة مع الربع الأول في العام الماضي، حيث حقق قطاع "المالية والتأمين خدمات الأعمال" أعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي مساهما بنسبة 19.7% يليه قطاع "الصناعات التحويلية" مساهماً بنسبة 17.3%، ثم قطاع "منتجو الخدمات الحكومية" مساهماً بنسبة 13.5%، ثم قطاع تجارة الجملة والتجزئة و قطاع النقل والتخزين والاتصالات وقطاع الخدمات الاجتماعية والعديد من القطاعات.

الشكل(3): مقارنة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

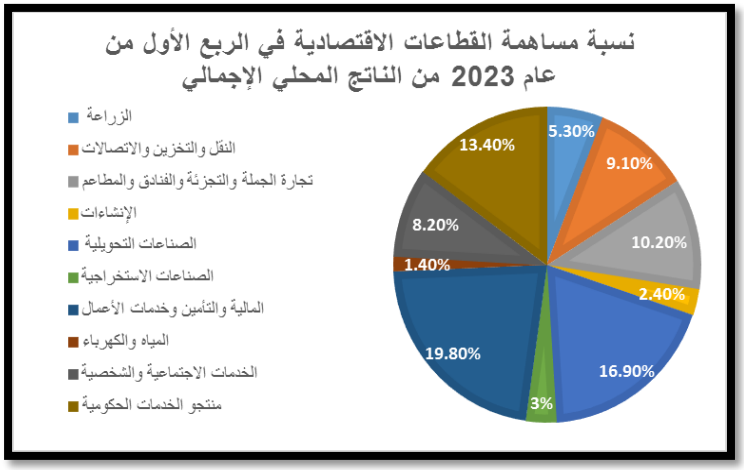

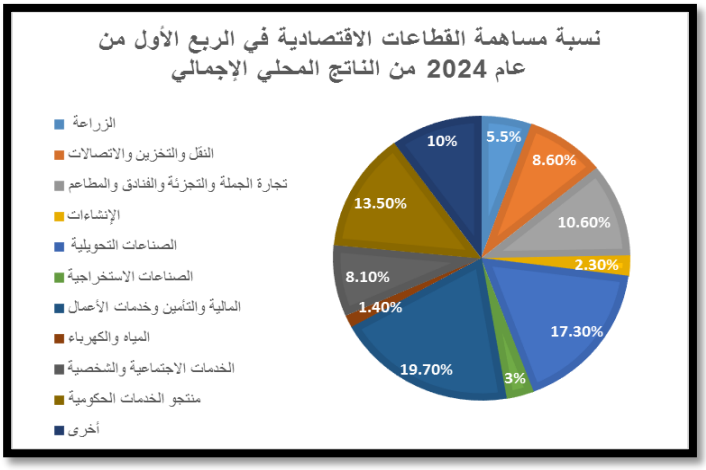

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

لكن نسبة ارتفاع مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي لا يعكس أن القطاع في حالة نمو على المستوى القطاعي، فسجلت بعض القطاعات الاقتصادية الرئيسة انخفاضاً في النمو القطاعي خلال الربع الأول من هذا العام مقارنة مع الربع الأول من عام 2023، حيث كان أبرزها قطاع "السياحة" والذي سجل انخفاضاً حاداً في النمو بنسبة (5.6-%) في الربع الأول من هذا العام مقارنة مع نمو بلغ 88.4% في الربع الأول من عام 2023، يليه قطاع "الإنشاءات" حيث حقق نموا سلبياً بنسبة (3.1-%) بينما في عام 2023 حقق نمواً إيجابياً بنسبة 5.9% وذلك نتيجة انخفاض مساحة الأبنية المرخصة في المملكة بنسبة 11% حتى نهاية شهر أيار الماضي، وهو ما يعكس تراجعاً في جميع القطاعات الأخرى لعدم قدرة المواطنين على طلب الشقق السكنية والعقارات، إما بسبب نقص السيولة المالية أو ارتفاع أسعار الفائدة وتكاليف الإنتاج في هذا المجال.

يليها قطاع "النقل والتخزين والاتصالات" حيث حقق نمواً بنسبة 0.9% في الربع الأول من هذا العام بينما في الربع الأول في عام 2023 حقق نمواً 4.8%، ثم يليها قطاع "تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم" حقق نمواً بنسبة 1.1% في الربع الأول من هذا العام مقارنة مع 3% في الربع الأول من العام الماضي، وسجل قطاع "الزراعة" انخفاضا بنسبة 1.7% حيث حقق في الربع الأول من هذا العام نمواً بنسبة 5.7% مقارنة مع 7.4% في الربع الأول من العام الماضي، ثم يليها انخفاض في قطاع المالية والتأمين وخدمات الأعمال و قطاع منتجو الخدمات الحكومية.

الشكل(4): مقارنة نمو القطاعات الاقتصادية للربع الأول لعام 2023 و 2024

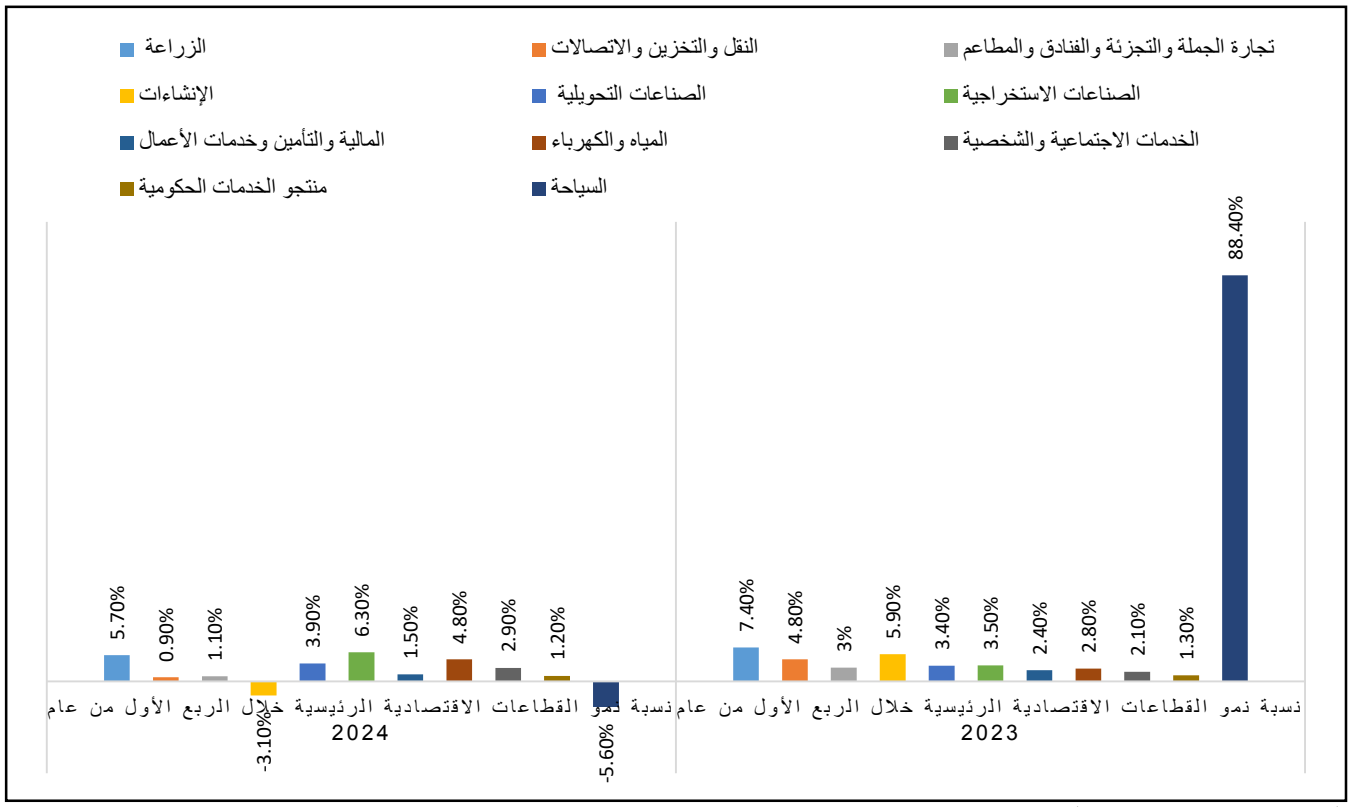

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

إلا أن شهد قطاع الصناعات التحويلية والصناعات الإستخراجية وقطاع المياه والكهرباء نمواً إيجابياً في الربع الأول من هذا العام مقارنة مع الربع الأول في عام 2023، حيث حقق قطاع الصناعات الاستخراجية نمواً بنسبة 6.3% في الربع الأول من هذا العام مقارنة مع 3.5% في الربع الأول من عام 2023، وحقق قطاع الصناعات التحويلية نمواً بما يقارب 4% في الربع الأول من هذا العام مقارنة مع نمو بنسبة 3.4% في الربع الأول من عام 2023، بينما حقق قطاع المياه والكهرباء نمواً بنسبة 4.8% في الربع الأول من هذا العام مقارنة مع نمو بنسبة 2.8% في الربع الأول من عام 2023، فتشهد بعض القطاعات الرئيسية ركوداً حاداً منذ الربع الرابع من العام الماضي، بينما شهدت أخرى نمواً ملحوظاً خلال هذ الفترة، فيمكن تلخيص القطاعات الراكدة والفعالة وشبه الفعالة بناء على التغير النسبي للقطاع في الربع الأول لعام 2024 مقارنة مع الربع الأول لعام 2023 :

الشكل(5): القطاعات الاقتصادية في الربع الأول من عام 2024

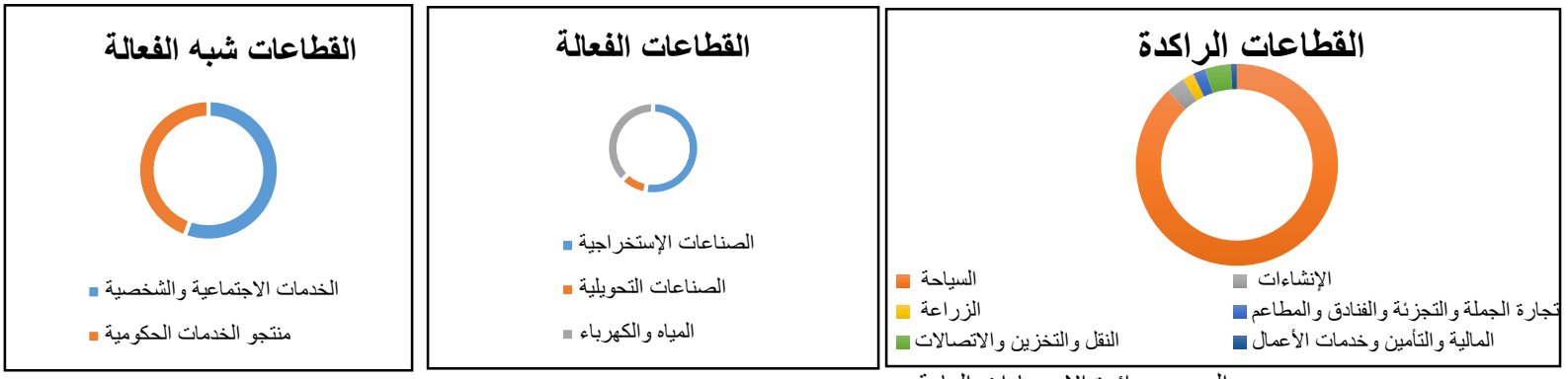

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

حقق قطاع الصناعات التحويلية وقطاع الصناعات الاستخراجية وقطاع المياه والكهرباء نمواً بمقدار 0.5 نقطة للصناعات التحويلية، و2.8 نقطة مئوية للصناعات الإستخراجية، و2 نقطة مئوية لقطاع المياه والكهرباء، مقارنة بالربع الأول من عام 2023 و2024، وتعتبر هذه القطاعات التي مازالت فعالة في ظل هذه الأزمة، وحقق قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية وقطاع منتجو الخدمات الحكومية نمواً طفيفاً مقارنة بالربع الأول من عامي 2023 و2024 حيث شهد قطاع الخدمات الغجتماعية والشخصية نمواً بمقدار 1 نقطة مئوية، وقطاع منتجو الخدمات الحكومية بمقدار 0.8 نقطة مئوية فبناء على الإحصاءات ما زال هذين القطاعين شبه فعالة.

بينما شهد القطاعات الراكدة والتي تم تصنيفها على أنها راكدة بناء على الإحصاءات الرسمية والتي بينت الانخفاض الحاد لهذه القطاعات والملموس على أرض الواقع، وأبرزها:

الجدول(1): القطاعات الاقتصادية الراكدة

القطاعات الاقتصادية	حجم الانخفاض (نقطة مئوية) مقارنة بين الربع الأول من عامي 2024/2023
قطاع السياحة	83 نقطة مئوية
قطاع النقل والتخزين والاتصالات	3.9 نقطة مئوية
قطاع الإنشاءات	2.8 نقطة مئوية
قطاع تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم	1.9 نقطة مئوية
قطاع الزراعة	1.7 نقطة مئوية
قطاع المالية والتأمين وخدمات الأعمال	0.9 نقطة مئوية

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

- **واقع قطاع السياحة منذ نهاية عام 2023 حتى النصف الأول من العام الحالي:**

شهد قطاع السياحة في عام 2023 تقدماً ملحوظاً في مؤشراته، حيث حقق ارتفاعاً بنسبة 27.4% ليبلغ ما قيمته 5.254 مليار دينار (7.410 مليار دولار)، مدفوعاً بارتفاع عدد السياح الذي وصل إلى 6,353.8 ملايين سائح وبنسبة نمو بلغت 25.8%، وحقق دخلاً سياحياً يعادل 116% من المستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي، ووصلت نسبة أعداد الزوار إلى 122 % ، في حين وصل عدد الزيارات للمواقع السياحية والأثرية إلى 6 ملايين زيارة، و بلغت مساهمة الدخل السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للعام 2023 نحو 15.6%.

إلا أن الربع الرابع من العام الماضي شهد القطاع انخفاض جراء تأثر القطاع بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، حيث بلغ حجم الدخل السياحي في الربع الرابع من العام الماضي مايقارب 1,128 مليون دينار مقارنة مع 1,676 مليون دينار في الربع الثالث من العام الماضي، وسجل الدخل السياحي خلال شهر كانون الأول من عام 2023 ما قيمته 359.3 مليون دينار بانخفاض نسبته 3.4% عن مستواه خلال الشهر المقابل من عام 2022، نتيجة تراجع اعداد السياح بنسبة 8% ليصل الى 416.6 ألف سائح بالمقارنة مع الشهر المقابل من عام 2022.

وواصل الإنخفاض في القطاع حتى النصف الأول من هذا العام حيث شهد الدخل السياحي انخفاضًا بنسبة 4.9% مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2023، ليسجل ما قيمته 2.3 مليار دينار نتيجة تراجع أعداد السياح بنسبة 7.9%، وتراجع أعداد سياح زوار اليوم الواحد بنسبة وصلت إلى 23 % خلال النصف الأول من العام الحالي، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وانخفضت أعداد زوار المملكة من سياح المبيت بنسبة 4.6 % خلال النصف الأول من العام الحالي، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

الشكل (6): أعداد السياح الوافدة إلى المملكة النصف الأول 2021 حتى النصف الأول 2024

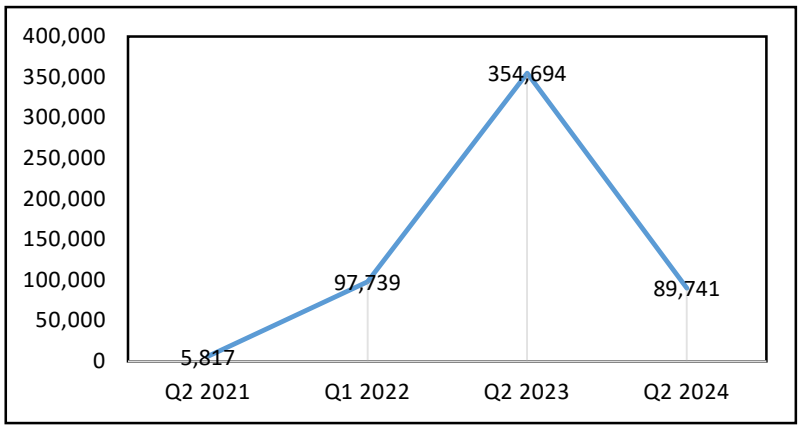

المصدر: وزارة السياحة الأردنية.

وانخفض عدد زوار المملكة الدوليين خلال النصف الأول من العام الحالي، بنسبة وصلت إلى 7.8% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، كما تشير التوقعات إلى تراجع إيرادات السياحة بنسبة تتراوح بين 30 إلى 50 % عن المستويات المتوقعة لعام 2024، مع انخفاض كبير في حجوزات الفنادق والمطاعم السياحية بنسب تصل إلى 80%، في بعض المناطق السياحية الرئيسة.

الشكل (7): نمو قطاع السياحة من الربع الأول من عام 2022 حتى النصف الأول 2024

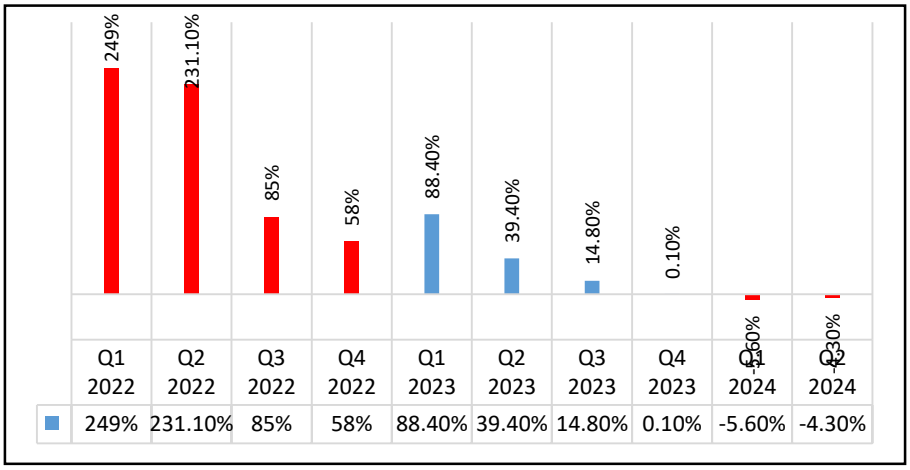

المصدر: وزارة السياحة الأردنية

فيشير الشكل (7) نمو القطاع من الربع الأول من عام 2022 حتى الربع الثاني من عام 2024، حيث يظهر الفرق الكبير منذ الربع الأول لعام 2022 والذي حقق نمواً بنسبة 249% حتى الربع الأول من عام 2023 والذي حقق نمواً بنسبة 88.4% حتى الربع الأول من هذا العام والذي حقق انخفاضاً بنسبة 5.6- %.

وشهد قطاع الفنادق انخفاض كبير منذ بدء العدوان على غزة، خاصة فنادق منطقة المثلث الذهبي (البترا، العقبة، وادي رم)، حيث انخفضت نسبة الإشغال في البترا إلى مستويات قياسية تجاوزت 3% وذلك نتيجة:

1. إلغاء 23 رحلة طيران عارض إلى العقبة من (18 تشرين أول -31 كانون أول 2023).

2. إلغاء العديد من رحلات طيران من قبل شركات طيران عالمية إلى العقبة باعتبارها منطقة صراعات وغير آمنة.

3. إلغاء 49 باخرة سياحية إلى العقبة لمواسم 2023-2024.

4. يشكل السياح الدوليين أكثر من 70% من زوار البترا، لكن منذ بدء العدوان انخفض أعدادهم بشكل كبير، حيث أعدادهم لا تتجاوز 8%.

كما وتأثر قطاع المطاعم خاصة المطاعم العالمية والتي أقرت بانخفاض بنسبة 85% في الإيرادات، بالإضافة إلى تضرر المكاتب السياحية الوافدة حيث بلغت نسبة إلغاء مجموعات السياح الوافدين بما يقارب 90% للفترة من تشرين أول 2023 حتى كانون الثاني 2024.

وشهدت المواقع الأثرية في المملكة انخفاض كبير من قبل الزوار المحليين والأجانب خلال النصف الأول من هذا العام، حيث يظهر الجدول (2) مدى الانخفاض لكل موقع، وكان أبرزها الشوبك انخفضت نسبة الزوار بما يقارب 85% يليها مركز زوار مادبا حيث شهد انخفاض بنسبة 76.6% ، وشهدت القصور الصحراوية انخفاض بما يقارب 71%، ثم وادي رم انخفضت بنسبة 70%، يليها البترا حيث انخفض نسبة الزوار بما يقارب 66.1%.

الجدول (2): نسبة الزوار إلى المواقع الأثرية في النصف الأول من هذا العام (التغير النسبي (2024/2023

الموقع	الزوار الأجانب (%)	الزوار الأردنيين (%)	المجموع (%)
البترا	-73.2%	33.16%	-66.09%
جرش	-70.3%	-30.22%	-64.75%
ام قيس	-40.6%	50.74%	15.88%
جبل نيبو	-74.3%	-15.93%	%-71
عجلون	%-54.4	%20.3	%-13.7
مادبا الخارطة	%-78.3	%-37.4	%-76.4
وادي رم	%-76	%-15.7	%-70
الكرك	%-76	%7.5	%-64.2
المغطس	%-68	%-31.1	%-65.7
البحر الميت	%-30	%-16.9	%-22.8
أم الرصاص	%-68	%33	%-65.4
حمامات عفرا	%31.5	%-16.3	%-15.6
بيلا	%-48.4	%-21.9	%-35.6
القصور الصحراوية	%-72.3	%-45.1	%-70.8
مركز زوار مادبا	%-79.5	%-34	%-76.6
أم الجمال	%-33.3	%-0.12	%-4.3
الشوبك	%-85.1	%0.4	%-84.7
متحف الحياة الشعبي	%-50.1	%-31.4	%-8.1
متحف الآثار الأردني (جبل القلعة)	%-62.5	%-22.6	%-48.9
متحف مادبا	%-15.6	%14	%-12
متحف السلط الأثري	%-25.7	%55	%38.6
قصر الحلابات	%-46.3	%0	%-15.5

المصدر: وزارة السياحة الأردنية.

- **قطاع السياحة في الأردن وبعض الدول العربية:**

تأثر قطاع السياحة في بعض الدول العربية بشكل مباشر بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وأبرزها الأردن، لبنان، مصر، السعودية، حيث شهد قطاع السياحة في هذه البلدان تفاوتاً نسبياً في الزيادة أو الانخفاض خلال النصف الأول من هذا العام، فحققت لبنان أعلى نسبة انخفاض من بين هذه الدول وذلك نتيجة تأثر جنوب لبنان بالعدوان الإسرائيلي حيث انخفضت أعداد السياح في لبنان في النصف الأول من هذا العام بنسبة 13.5%، بينما مصر حققت نمواً طفيفاً بمعدل السياحة مقارنة مع النصف الأول من العام

الماضي، وكما ذكرنا سابقاً انخفضت إيرادات السياحة في الأردن بنسبة 5.6% حيث حققت انخفاض حاد، وحققت السعودية نمواً إيجابياً في قطاع السياحة بنسبة 10% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

الشكل (8): حجم الدخل السياحي وأعداد السياح في بعض الدول العربية خلال النصف الأول 2024/2023

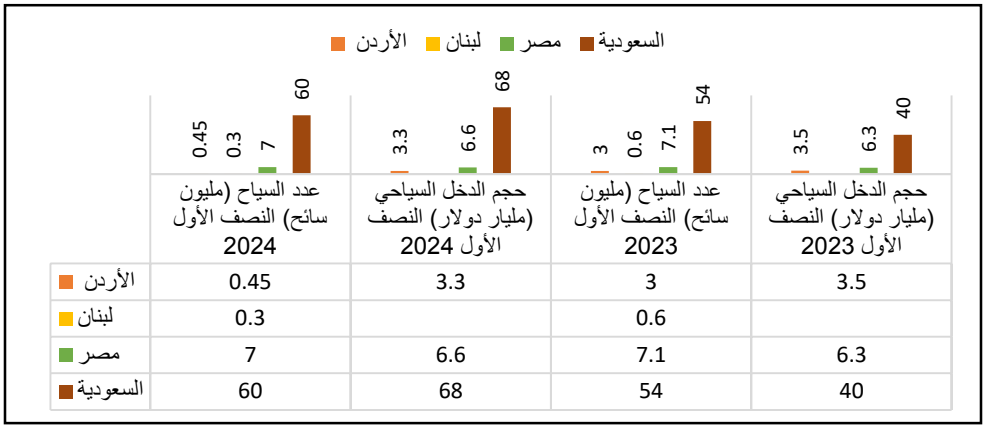

	عدد السياح (مليون سائح) النصف الأول 2024	حجم الدخل السياحي (مليار دولار) النصف الأول 2024	عدد السياح (مليون سائح) النصف الأول 2023	حجم الدخل السياحي (مليار دولار) النصف الأول 2023
الأردن	0.45	3.3	3	3.5
لبنان	0.3		0.6	
مصر	7	6.6	7.1	6.3
السعودية	60	68	54	40

المصدر: وزارة السياحة المصرية، وزارة السياحة الأردنية، وزارة السياحة اللبنانية، وزارة السياحة السعودية.

1. السياحة في لبنان (النصف الأول 2024):

بلغ عدد السائحين الوافدين إلى لبنان بلغ 237,633 سائحًا في النصف الأول من العام 2024، أي بانخفاض بنسبة 13.5% من 274,787 سائحًا في الفترة عينها من العام 2023، وبارتفاع بنسبة 11.6% من 212,950 في الفصل الأول من العام 2022.

كما بلغ عدد الوافدين من الدول الأوروبية 89,640 سائحاً وشكّلوا نسبة 37.7% من مجموع السياح الوافدين إلى لبنان في الفصل الأول من العام 2024، يليهم 73,934 قادمين من الدول العربية (31%)، و38,180 زائراً من أميركا الشمالية واللاتينية (16%)، في حين بلغ عدد الوافدين من مناطق أخرى 35,879 زائرًا وشكّلوا نسبة 15%. أيضًا، انخفض عدد السياح الوافدين من أوروبا إلى لبنان بنسبة 17.3% في الفصل الأول من العام 2024 من الفترة نفسها من العام 2023، يليها القادمون من أميركا الشمالية واللاتينية (-14.6%)، والدول العربية (-12%)، ومناطق أخرى (-5%)، ولايوجد بيانات لحجم الدخل السياحي في لبنان للنصف الأول 2023/2024.

2. السياحة في مصر (النصف الأول 2024):

بلغ إجمالي أعداد السائحين الوافدين لمصر خلال النصف الأول من العام الجاري 7.069 مليون سائح، وهو ما يماثل تقريباً الرقم القياسي التاريخي الذي حققته السياحة في مصر في أعداد السائحين الوافدين خلال نفس الفترة من عام 2023 والتي بلغت 7.062 مليون سائح، وهو ما يعد نمواً أيضاً عن عام 2010 الذي بلغت أعداد السائحين خلاله 6.9 مليون سائح.

وزادت الإيرادات التقديرية السياحية لنفس الفترة محققة إلى 6.6 مليار دولار في النصف الأول من 2024، مقارنة بمبلغ 6.3 مليار دولار خلال نفس الفترة من عام 2023، ومبلغ 5.6 مليار دولار خلال ذات الفترة من عام 2010.

3. السياحة في السعودية (النصف الأول 2024):

بلغ إجمالي عدد السياح المحليين والوافدين 60 مليون سائح خلال النصف الأول من العام 2024 بينما بلغ 54 مليون سائح في النصف الأول من العام الماضي، وبلغ إجمالي إنفاقهم نحو 68 مليار دولار في النصف الأول من هذا العام مقارنة مع 40 مليار دولار في النصف الأول من العام الماضي، وساهم دخل السياحة 5% من اقتصاد المملكة خلال النصف الأول من العام 2024.

- **مؤشر تنافسية قطاع السياحة والسفر "TTDI":**

حصل الأردن على المرتبة الـ70 في مؤشر تنافسية قطاع السياحة والسفر TTDI على مستوى 117 دولة العام 2024 والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum. وانخفض ترتيب الأردن 6 مراتب مقارنة بالإحصائية الماضية المعلنة العام 2021 والتي كان ترتيب الأردن فيها 64 حسب مؤشر تنافسية قطاع السياحة والسفر، بينما تقدم 13 مرتبة مقارنة مع عام 2019.

الشكل (9): مؤشر تنافسية قطاع السياحة والسفر للأردن

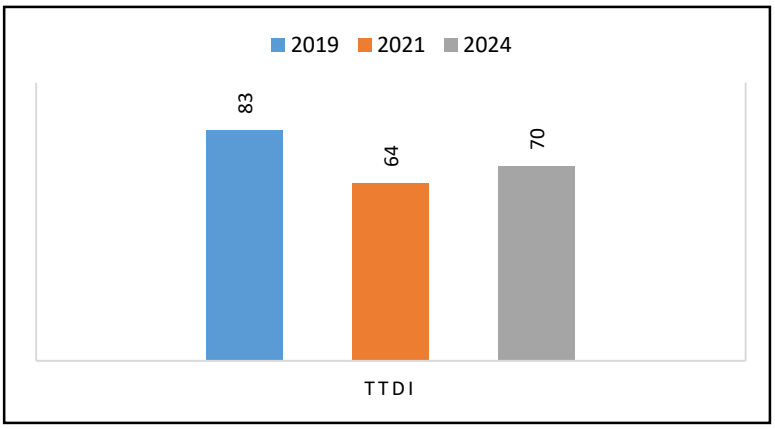

المصدر: World Economic Forum

وشهدت بعض الدول العربية انخفاض في مؤشر تنافسية قطاع السياحة والسفر "TTDI" في عام 2024 مقارنة مع 2021، وذلك يعود إلى عدة عوامل أدت إلى الانخفاض ومن أبرزها التحديات والأزمات العالمية، وأبرزها جائحة كورونا، والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة خلال هذه الفترة.

الشكل (10): مؤشر تنافسية قطاع السياحة والسفر للدول العربية

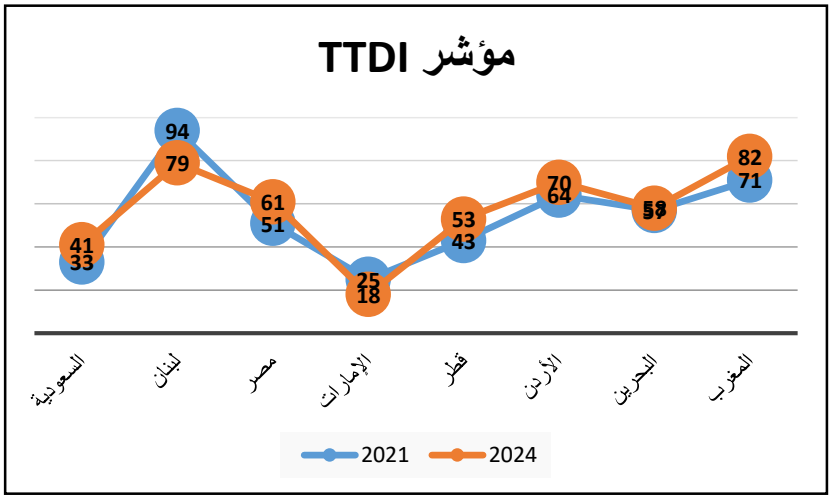

المصدر: World Economic Forum

ومن أبرز الدول التي شهدت انخفاض في المؤشر هي المغرب يليها الأردن ثم مصر وقطر، يليها السعودية ثم البحرين انخفضت انخفاض طفيف خلال هذه الفترة بمعدل مرتبة واحدة مقارنة مع عام 2021، بينما شهدت لبنان والإمارات نمواً بالمؤشر خلال هذه الفترة.

- **واقع الاستثمار في الأردن:**

بلغ حجم الاستثمارات الكلية المستفيدة من القانون خلال العام 2023 ما يقارب 1.057.5 مليار دينار، مقارنة بعام 2022 حيث بلغ 1.1 مليار دينار، وبلغ حجم الاستثمار الأجنبي في عام 2023 مايقارب 687.4 مليون دينار، مقابل 806 مليون دينار في عام 2022، وبلغ عدد المشاريع الكلية 517 مشروعا، منها 333 مشروعا جديداً، و 184 مشروعا توسعا، بحجم عمالة متوقعة ما يقارب 38.675 ألف فرصة عمل.

وتوزعت الاستثمارات المستفيدة من قانون البيئة الاستثمارية على القطاعات الاقتصادية خلال العام 2023، حيث حصد قطاع الصناعة النصيب الأكبر حيث بلغت نسبة الاستثمارات فيه نحو 62 % من إجمالي الاستثمارات الكلية، بحجم استثمار بلغ 655.9 مليون دينار أردني، كما بلغ حجم الاستثمار في قطاع التجارة ما يقارب 184.5 مليون دينار بنسبة 17 %، بينما بلغ حجم الاستثمار في قطاع السياحة

وقطاع المستشفيات والمراكز الطبية على التوالي 59.8 مليون و59.7 مليون وبنسبة 6 % لكل من القطاعين، وأما باقي القطاعات والأنشطة الاقتصادية شكلت ما نسبته 9 % من حجم الاستثمارات الكلية.

الشكل (11): حجم الاستثمارات المستفيدة من قانون لكل قطاع في عام 2023

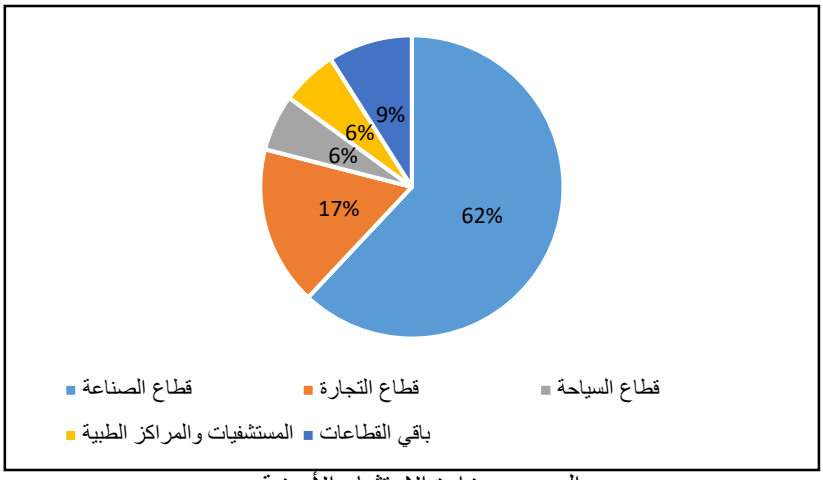

المصدر: وزارة الاستثمار الأردنية.

- **واقع الاستثمار في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة:**

بلغت موازنة 88 مشروعا كانت على أجندة مجلس محافظة العقبة للسنة المالية 2023 حوالي 8.5 مليون دينار استهدفت (23) قطاعا، انجز منها (65) مشروعا، فيما بلغ عدد المشاريع المتعثرة (23) ونسبة إنجاز المشاريع 75%، ومن أبرز المشاريع المدرجة في الموازنة للعام الحالي: تسليم مركز صحي العقبة الشامل في منطقة الخامسة بتكلفة إجمالية بلغت (1.2) مليون دينار ودعم المستشفى الميداني، واستكمال ملعب وادي رم، ودعم الأندية الرياضية، وإنشاء حديقتين في الكرامة وأخرى في منطقة التاسعة، إلى جانب فتح وتعبيد العديد من الطرق، والبدء في إنشاء سكن للطالبات في الجامعة الأردنية.

وقام صندوق الضمان الاجتماعي بتنفيذ حزمة من المشاريع بموجب المخطط الشمولي التنموي لمدينة العقبة التي تحظى باهتمام خاص من سمو ولي العهد بهدف ان تصبح المدينة وجهة سياحية واستثماريه مميزة، ومنها إقامة مشاريع سياحية وترفيهيه جديدة في المدينة؛ وبالتنسيق مع سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وسيتم تنفيذ أحد هذه المشاريع في ارض المثلثية والتي تبلغ مساحتها الكلية 123 دونم وعلى عدة مراحل، حيث ستتضمن المرحلة الأولى للمشروع إقامة منطقة سوق تجاري متنوع (Multi-Themed Market) على مساحة بناء تبلغ حوالي 40 دونم، وتنبع أهمية هذا المشروع من حاجة العقبة لتعزيز تنوع المنتج السياحي لتلبية رغبات الزوّار وإطالة فترة إقامة السائح.

وأطلقت سلطة العقبة الاقتصادية استراتيجيتها الجديدة للأعوام 2024- 2028، واشتملت الخطة على 7 أولويات أساسية؛ هي التركيز وتعزيز مكانة العقبة على خارطة السياحة العالمية كوجهه مميزة للسياحة البيئية والتراثية على خليج العقبة، استهداف تمكين منطقة العقبة كوجهة عالمية جاذبة للاستثمار، وتعزيز النمو الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة واستحداث منطقة مرنّة قادرة على التكيف، كما اشتملت الخطة التحول إلى مدينة ذكية لتحسين جودة العقبة في المنطقة، جعل العقبة مركزا إقليميا للمهارات الفنيّة والتقنيّة، وتحقيق مؤسسة مميزة وكفؤة وفعالة وقادرة على تحقيق أهدافها من خلال خدماتها وأنظمتها وكوادرها، وجعل العقبة مركزا إقليميا للريادة والابتكار.

وفيما يخص مشروع الناقل الوطني والذي ركز جلالة الملك على إنجازه لما له من أهمية في ظل الأزمة التي يواجهها الأردن في قطاع المياه، ويعد من أهم المشاريع التي تعكف الحكومة على إنجازه في رؤية التحديث الاقتصادي، وهو من المشاريع الإستراتيجية الحيوية المستدامة لتمكين الأردن من تنفيذ خططه الوطنية في تأمين 300 مليون م3 سنويا لمعظم مناطق المملكة والتحول إلى التزويد المائي المستمر على مدار الساعة يوميا، و صدر مؤخرا تقرير عن الموقع الدولي "Frontiers " لضرورة وقف النزف الناجم عن سحب المياه نتيجة ارتفاع الطلب عليها، خاصة في حال عدم المضي بتحلية المياه، إلا أنه لم يرد أية معلومات عن نسبة الإنجاز في المشروع حيث هناك إشارات إنذار متكررة حول قطاع المياه الأردني الشحيح الموارد من قبل المنظمات العالمية، عن حدوث أزمات مائية مرتقبة إن لم يدخل مشروع الناقل

الوطني لتحلية مياه البحر الأحمر في العقبة، حيز خطوات الغلق المالي الفعلي، بحدّ أقصى في غضون العام الحالي 2024.

- **التحديات التي تواجه رؤية التحديث الاقتصادي:**

أدرجت رؤية التحديث الاقتصادي في تقريرها السنوي 2023 جملة من التحديات التي تواجه تنفيذ الأولويات المدرجة ضمن خطتها ومستندة على أداء القطاعات المشمولة في الرؤية، وكما ذكرنا في "المقدمة" وصلت نسبة الإنجاز في رؤية التحديث الاقتصادي العام الماضي، 82% من خلال إنجاز 78 أولوية من أصل 97 أولوية مخطط إنجازها، بحيث بلغ عدد الأولويات المتأخرة في عام 2023 قرابة 19 أولوية على أن يتم إنجازها في الربع الأول من العام الحالي، استنادا على التقرير السنوي لرؤية التحديث الاقتصادي، وتم إطلاق عملية شاملة لمراجعة البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي 2023-2025

منذ بداية شهر تشرين أول 2023 وبعد مرور أكثر من 10 أشهر على بدء التنفيذ وذلك للوقوف على مواطن التجويد المحتملة من خلال إضافة، وتعديل واستبدال الأولويات لتواكب عملية التحديث الشاملة، حيث تم الانتهاء من هذه العملية في شهر كانون أول 2023، ويعمل البرنامج التنفيذي للرؤية، بإضافة قطاع الأمن السيبراني ضمن محرك الخدمات المستقبلية وقطاع الحماية والرعاية الاجتماعية ضمن محرك نوعية الحياة وإضافة 9 مبادرات ضمن عدد من القطاعات، وتم إضافة 78 أولوية جديدة، وحذف 16 ودمج 7 إلى أولويتين وفصل 10 أولويات إلى 24 أولوية.

أبرز التحديات التي تواجه إنجاز رؤية التحديث الاقتصادي في عام 2023:

1) **محرك الاستثمار:** يواجه محرك الاستثمار المدرج ضمن الرؤية الاقتصادية، ضعف دور الإعلام المحلي في ترويج البيئة الاستثمارية للمملكة، بالإضافة إلى الظروف الجيوساسية المحيطة بالمملكة.

2) **محرك الصناعات عالية القيمة:** يواجه محرك الصناعات عالية القيمة والذي يندرج ضمنه 104 مبادرة موزعة على 9 قطاعات، بحيث جاءت لقطاع التعدين: تأخر أعمال الاستكشاف والتنقيب عن خام الذهب في منطقة أبو خشيبة من قبل الشركة المستثمرة، ولقطاع الزراعة والأمن الغذائي: تأخر إقرار عدد من مسودات التشريعات والتعليمات لدى الجهات المختصة، وتأخر الانتهاء من مجمع الصناعات الزراعية في الأغوار الجنوبية " مصنع شركة أكفاء للصناعات الغذائية بسبب تأخر المتعهد باستكمال بناء الهناجر وتركيب خطوط الإنتاج، بالإضافة إلى إعادة طرح عطاء توسعة المستودعات المبردة في مجمع صوامع الجويدة للمرة الثانية وذلك لعدم اكتمال النصاب القانوني للشركات المتقدمة.

3) **محرك الخدمات المستقبلية:** والذي يهدف إلى تحقيق التميز في القطاعات الخدمية وزيادة الصادرات الخدمية إلى الأسواق الخارجية، فمن أبرز التحديات والمعيقات التي تواجهه: التأخر في إعداد وثيقة استراتيجية الاشتمال المالي لارتباطها بالإصلاحات المنوي إضافتها، من قبل بعثة صندوق النقد الدولي وملاحظات البنك الدولي والجهات الاستشارية فيما يتعلق بالاشتمال المالي للاجئين، بالإضافة إلى تأخر البت في عدد من التشريعات الناظمة لسوق رأس المال من بينها مشروع صانع السوق ومشروع تعديل تعليمات الإقراض والاقتراض والبيع المكشوف للأوراق المالية لسنة 2023 ومشروع تعديل تعليمات تداول الأوراق المالية.

4) **محرك الأردن وجهة عالمية:** من أبرز المعيقات والتحديات التي واجهت محرك الأردن وجهة عالمية والواردة في التقرير السنوي لرؤية التحديث الاقتصادي 2023، وجاء بالمرتبة الأولى الظروف الجيوسياسية التي أثرت بشكل مباشر على القطاع السياحي ونجم عنه، تباطؤ في السياحة سواء داخلية أو خارجية، وإيقاف عدد من رحلات الطيران القادمة إلى المملكة، وانخفاض عدد القادمين، وتأجيل إطلاق دراستين عن القادمين والمغادرين واستهداف بطريقة علمية مبنية على الدراسة والتحليل بالإضافة إلى تأجيل أو إيقاف حملات ترويجية وفعاليات سياحية، وتأجيل أعمال إنتاج الأفلام وتبعاتها، وتأجيل مشروع البوابات والقارئات الإلكترونية " أم قيس، قلعة عجلون، قلعة الكرك، قلعة الشوبك إلى عام 2023 لأسباب مالية وفنية.

5) **محرك الريادة الإبداع:** وتمثلت المعيقات والتحديات التي واجهت قطاع التعليم المدرج ضمن محرك الريادة والإبداع في رؤية التحديث الاقتصادي، خلال العام الماضي، بصعوبات تتعلق ببناء المدارس كإيجاد قطع أراض مناسبة فنيا في مناطق ذات حاجة لإنشاء مدارس، حيث إن معظم قطع الأراضي التي يتم اختيارها بناء على الحاجة التربوية تكون بحاجة لتخصيص أو استملاك والتي تتطلب فترة زمنية تزيد عن سنة في كثير من الأحيان لاستكمال عملية الاستملاك أو التخصيص، بالإضافة إلى إمكانية إلغاء عدد من قطع الأراضي الخاصة بإنشاء المدارس لأسباب فنية وإجرائية تتعلق بالموافقات.

6) **محرك الموارد المستدامة:** وشهدت محرك الموارد المستدامة جملة من التحديات خلال عام 2023، وتحديدا ضمن قطاع المياه، تمثلت بتحديات الاستدامة المالية لقطاع المياه حيث إن التعرفة لا تغطي كلف التشغيل والصيانة كما أن الاعتداءات المستمرة على المصادر والشبكات والخطوط، والكلف المالية العالية والوقت اللازم لإعادة تأهيل الشبكات القديمة تزيد من صعوبة خفض المياه غير الربحية (الفاقد الفني والإداري)، ويشكل ارتفاع كلف الطاقة العبء المالي الأكبر على قطاع المياه مما يشكل تحديا في القدرة على الاستدامة المالية للقطاع.

أما في قطاع الطاقة فتمثل تأخر إعداد دراسات وإنشاء شبكة النقل الكهربائية من محطات وخطوط نقل لحين اعتماد كافة الدراسات المتعلقة بالشبكة الكهربائية دراسة التوسع في التوليد والتوسع في الشبكة ودراسة الأحمال، وتأخر إعداد دراسة الاستطاعة التوليدية للطاقة المتجددة والطاقة الخضراء لحين انتهاء التعديات المطلوبة على نماذج المحاكاة، وتأخر إعداد الدراسة الاستراتيجية لخيارات تخزين الطاقة الكهربائية لحين انتهاء التعديات المطلوبة على نماذج المحاكاة.

7) **محرك بيئة مستدامة:** بموجب المعيقات التي واجهت تنفيذ أولويات محرك بيئة مستدامة في قطاع الاقتصاد الأخضر، فشملت التأخر في استلام نتائج الدراسات التحليلية لأثر الإيجابي والتكلفة المترتبة على استخدام المصابيح الخالية من الزئبق، والدراسات المتعلقة بكميات النفايات المنزلية المحتوية على الزئبق بما في ذلك حشوات (ملغم) الأسنان من قبل الفريق المختص، والذي أدى إلى تأخير في التنفيذ الأولوية ذات العلاقة، بالإضافة إلى تمديد موعد تقديم العروض للتأهيل المسبق لمشروع تطوير موقع مكب نفايات الأكيدر، وذلك بسبب إجراء تغيير فني على منطقة الخلية الصحية الجديدة مما أدى إلى ضرورة تعديل وثيقة طلب تقديم العروض، أما التحديات التي واجهت قطاع التنمية الحضرية الخضراء فتمثلت بارتفاع تكلفة تركيب أنظمة تجميع مياه الأمطار على أسطح المنازل.

8) **محرك نوعية الحياة:** أظهر في قطاع النقل والخدمات اللوجستية أبرز التحديات والمعيقات والمشمول ضمن هذا المحرك، حيث تمثلت بتأخر إعداد دراسة جدوى اقتصادية لإعادة تأهيل خط سكة الحديد الحجازي الحالية على محوري عمان – الزرقاء وباتجاه مطار الملكة علياء لعدم التمكن من الحصول على الموافقات الرسمية واستكمال اجراءات توقيع العقد مع الجهة المانحة وبناء عليه، تم تحديث خطة عمل المشروع بالإضافة إلى التأخر في إجراءات بناء نظام إدارة مخاطر ذكي متكامل مع الجهات الرقابية والشركاء في إجراءات التخليص الجمركي بسبب إجراءات التمويل والتعاقد المعتمدة من قبل الجهات المانحة، و التأخير في إجراءات تحديث وتطوير برنامج القائمة الذهبية والقائمة الفضية وبرنامج القائمة الذهبية الوطنية بسبب إجراءات التعاقد المعتمدة من قبل الجهات المانحة، وفي قطاع جودة الحياة، فكان التأخر في إنجاز مشروع تطوير خدمات النقل المشترك بسبب تغيير نماذج الأعمال، من أبرز المعيقات والتحديات في 2023.

أما قطاع التنمية الحضرية فجاءت بسبب التأخر في إنشاء سوق إربد المركزي بسبب فصل بلدية بني عبيد عن بلدية إربد الكبرى ما نجم عنه تغير الإطار والنطاق الجغرافي للمشروع وقد ترتب على ذلك تأخر السير بالإجراءات واعتبارات إدارية ومالية وفنية وتشريعية. بالإضافة إلى التأخر في إطلاق منصة المرصد الحضري لبيانات عمان لحين اعتماد وثيقة التشريعات التنظيمية حسب الأصول والتأخر في إنجاز دراسة شبكة الخطوط المغذية لمشروع عمان – الزرقاء لحين تعديل الدراسة وفقا للتغذية الراجعة من أصحاب المصلحة، وتطوير نموذج الأعمال وفقا لذلك.

- **توصيات رجال الأعمال الأردنيين:**

ترغب جمعية رجال الأعمال الأردنيين باتخاذ الإجراءات الفورية لضمان سير عمل رؤية التحديث الاقتصادي وإنجاز المشاريع التي ترفد الاقتصاد الوطني في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها المملكة في الوقت الحالي جراء العدوان الإسرائيلي على غزة وامتداده إلى مناطق أخرى، وهي كالتالي:

1) إعداد خطط استراتيجية فورية لرفد قطاع السياحة وخروجه من حالة الركود الحاد، والعمل على تسويق الأردن سياحياً بأنها منطقة آمنة ومستقرة من خلال تفعيل دور السفارات والوفود التجارية.

2) العمل على تسويق منطقة العقبة الاقتصادية والمثلث الذهبي (العقبة، ووادي رم ،والبتراء) سياحياً واستثمارياً على أنها منطقة آمنة وجاذبة للاستثمارات.

3) العمل على إنجاز أهم المشاريع في رؤية التحديث الاقتصادي وأهمها مشروع "الناقل الوطني لتحلية مياه البحر الأحمر" والذي يعد من أهم المشاريع التي تخدم المجتمع ويرفد الاقتصاد المحلي بجعله اقتصاد مستقل وحُر.

4) إشراك القطاع الخاص بإنجاز مشاريع رؤية التحديث الاقتصادي، حيث يتمتع القطاع الخاص بخبرات عملية تساهم في تسريع عملية إنجاز المشاريع.

- **المراجع:**

1) إحصاءات وزارة السياحة الأردنية، https://www.mota.gov.jo/AR/List/ar_statisiics.

2) وزارة السياحة المصرية.

3) وزارة السياحة السعودية.

4) وزارة السياحة اللبنانية.

5) دائرة الإحصاءات العامة الأردنية.

6) تقارير منتدى الاقتصاد العالمي 2024، 2021.

7) وزارة الاستثمار الأردنية.